



## صندوق النقد: المفاوضات مع لبنان معقدة

النقد الدولي. وواضح ريس أن "النقاشات جارية، لكن هذه مسائل معقدة تتطلب تشخيصاً مشتركاً لمصادر الخسائر وحجمها في النظام المالي، فضلاً عن خيارات مجدية لمعالجتها على نحو فعال ومنصف".

وتعدت الآمال في صفقة إنقاذ سريعة مع صندوق النقد، بسبب خلاف بين الحكومة ومصرف لبنان المركزي على حجم الخسائر في النظام المالي. وفي هذا الإطار يتوقع صندوق النقد أن يحل لبنان تلك المشاكل، وأن يمضي قدماً في سلسلة من الإصلاحات الواسعة، حيث ثمة حاجة إلى إصلاحات شاملة في مجالات عديدة، وهو ما يتطلب قبولاً وتوافقاً من المجتمع ككل.

**المصدر (موقع العربية. نت، بتصريف)**

أشار المتحدث باسم صندوق النقد الدولي جيرى ريس، إلى أن الصندوق ما زال يجري نقاشات مع لبنان بشأن ترتيبات تمويل محتملة، معتبراً أنه من السابق لأوانه الحديث عن حجم أي برنامج.

وإذ امتنع ريس عن الإدلاء بأي تفاصيل عن الإصلاحات التي يريدها الصندوق من لبنان، أكد أن الحكومة اللبنانية بحاجة إلى تطبيق إصلاحات شاملة ومنصفة في مجالات كثيرة. مؤكداً أن لبنان بحاجة أيضاً إلى التوصل إلى فهم مشترك لمصدر الخسائر المالية التي يواجهها وحجمها.

واندلعت الاحتجاجات في لبنان بعد انهيار الليرة؛ مما دفع الحكومة إلى الإعلان عن أن البنك المركزي سيضخ دولارات في السوق بهدف دعم الليرة. وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 60 في المائة من قيمتها منذ أواخر العام الماضي، عندما غرق لبنان في أزمة مالية دفعت الحكومة إلى طلب المساعدة من صندوق

government to seek assistance from the International Monetary Fund. "Discussions are ongoing, but these are complex issues that require a joint diagnosis of the sources and magnitude of losses in the financial system, as well as feasible options to address them effectively and fairly," Rice said.

Hopes for a quick bailout deal with the IMF were complicated by a dispute between the government and the Central Bank of Lebanon over the size of the losses in the financial system. In this context, the IMF expects that Lebanon will solve these problems and move forward with a series of broad reforms, as comprehensive reforms are needed in many areas, which requires the acceptance and agreement of society as a whole.

**Source (Al-Arabiya.net website, Edited)**

## IMF: The Negotiations with Lebanon are Complicated

International Monetary Fund spokesman Gerry Rice indicated that the fund is still in discussions with Lebanon about possible financing arrangements, saying it is too early to talk about the size of any program. While Rice refrained from providing any details on the reforms that the Fund wants from Lebanon, he stressed that the Lebanese government needs to implement comprehensive and fair reforms in many areas. Stressing that Lebanon also needs to reach a common understanding of the source and size of its financial losses.

Protests erupted in Lebanon after the collapse of the lira; This prompted the government to announce that the central bank will pump dollars into the market in order to support the lira.

The Lebanese pound has lost more than 60 percent of its value since late last year, when Lebanon plunged into a financial crisis that prompted the

## السعودية وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي رغم "كورونا"

رئيس لهذا النمو السنوي، وسلط الضوء على عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي تمت على مدار العام الماضي التي تركت أثراً إيجابياً على تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية في المملكة.

وتضمن تقرير الأونكتاد تقييماً لتفاعل الاقتصادات الوطنية مع تداعيات جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 واستجاباتها لتقليل آثاره السلبية، وحددت سياسات ومعايير لأفضل الممارسات من قبل وكالات تشجيع الاستثمار (IPA)، حيث سلطت الضوء على مركز الاستجابة لأزمة كورونا (MCRC) التابع لوزارة

الاستثمار كمثال على أفضل الممارسات العالمية في تخفيف الأثر المالي للجائحة على القطاع الخاص.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصريف)



كشفت تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، عن أن المملكة العربية السعودية تعد إحدى الوجهات الرئيسية الآمنة للاستثمار الأجنبي رغم جائحة كورونا، مفصحة عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية بنسبة 7 في المئة للسنة الثانية على التوالي لتصل إلى 4.6 مليارات دولار.

وبحسب التقرير، فقد شكلت المملكة إحدى الوجهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا، حيث استحوذت على غالبية التدفقات إقليمياً في العام الماضي، وذلك قبل أن يبدأ الانكماش الاقتصادي الحالي الناجم عن وباء (كوفيد - 10).

وحدد التقرير مؤخرًا التحسينات التي أدخلت على بيئة الأعمال في المملكة كمحرك

### ■ Saudi Arabia is a Major Destination for Foreign Investment Despite "Corona"

The World Investment Report 2020 issued by the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) revealed that the Kingdom of Saudi Arabia is one of the main safe destinations for foreign investment despite the Coronavirus pandemic, disclosing the increase of foreign direct investment flows in Saudi Arabia by 7 percent for the second year in a row to reach to \$4.6 billion.

According to the report, the Kingdom formed one of the main destinations for foreign direct investment in the West Asia region, as it captured the majority of the inflows regionally in the past year, before the current economic downturn caused by the epidemic (Covid-10) began.

The report recently identified improvements to the business environment in the Kingdom as a major driver of this annual growth, and highlighted

a number of economic reforms that have taken place over the past year that have had a positive impact on improving the ease of doing business in the Kingdom.

The UNCTAD report included an evaluation of the interaction of national economies with the repercussions of the Corona Virus Covid-19 pandemic and its response to reduce its negative effects, and identified policies and standards for best practices by investment promotion agencies (IPA), highlighting the Corona Crisis Response Center (MCRC) of the Ministry of Investment as an example of the best Global practices to reduce the financial impact of the pandemic on the private sector.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

## الامارات الاولى عربيا كأفضل بيئة حاضنة للشركات الناشئة

ورفع الإيرادات الضريبية، وتحسين نوعية الحياة، وتطوير الابتكار، واجتذاب المواهب والحفاظ عليها. وبالنسبة لرواد الأعمال، فإن الموقع المناسب لتأسيس شركاتهم الناشئة، سيبني أمامهم فرصة أكبر لتحقيق النجاح. مبينة أنه من المهم متابعة مستوى أداء بيئة العمل للشركات الناشئة، حيث تستخدم الشركات هذه التصنيفات لتعزيز اتخاذ القرارات بشأن التوسع المستقبلي، فيما تستخدمها الجامعات والوكالات الاستشارية لأغراض البحث.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصريف)



تصدرت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى كأفضل بيئة حاضنة للشركات الناشئة خليجياً وعربياً والـ 43 عالمياً، وتلتها مملكة البحرين لتحتل المرتبة الثانية خليجياً والـ 75 عالمياً، ضمن تقرير أفضل الدول الحاضنة للشركات الناشئة، الذي أصدرته «ستارت أب بليك» بعنوان «النظام البيئي للشركات الناشئة 2020»، وذلك في إطار سعيها للكشف عن اتجاهات الابتكار للشركات الناشئة في 100 دولة، و 1000 مدينة حول العالم.

وبحسب «ستارت أب بليك» تعتبر البيئات الحاضنة للشركات الناشئة، ضرورة أساسية لخلق فرص العمل، وتعزيز الاقتصاد،

### ■ UAE is the 1st Arab Country as the Best Startup Incubator

The United Arab Emirates ranked first as the best environment incubator for emerging companies in the Gulf and Arab and 43 globally, followed by the Kingdom of Bahrain to occupy the second position in the Gulf and 75 globally, within the report of the best countries incubating startups, issued by "Startup Blink" entitled "Startup Ecosystem Rankings Report 2020", as it seeks to unveil innovation trends for startups in 100 countries and 1,000 cities around the world.

According to "Startup Blink", the incubating environments for startups are considered essential to create job opportunities, boost

the economy, raise tax revenues, improve quality of life, develop innovation, attract and retain talent. For entrepreneurs, the right place to start their startups will give them a greater chance to succeed. Noting that it is important to monitor the level of work environment performance for emerging companies, as companies use these rankings to enhance decision-making about future expansion, while universities and consulting agencies use them for research purposes.

Source (Al-Khaleej Newspaper-UAE, Edited)





### البنك الدولي: الصراع في سوريا ارتد سلبا على الاقتصاد الاردني

الى اهمية اعتماد نهج إقليمي يركز على التواصل العابر للحدود، ويمكن أن يحقق نتائج أفضل، ذلك أن المشاكل والفرص تعبر الحدود في المشرق، ومع ذلك يتطلب هذا النهج بذل جهود مُنسقة والتزاما يتخطى الحدود الوطنية بدعم الاستقرار على المستوى الإقليمي.

وبحسب التقرير فإن هذا الصراع كان سببا في تراجع نسبة النمو الاقتصادي في الاردن بمقدار 1.6 نقطة، و 1.7 في لبنان، و 1.2 نقطة في العراق خلال السنوات العشر الماضية، مبينا ان رتدادات الحرب في سوريا امتدت عبر قنوات متعدّدة، ففي ظل تراجع تجارة العبور عبر سوريا وتعثر قطاع تصدير الخدمات مثل السياحة، وقد بلغ الأثر الإضافي للصدمة التجارية على إجمالي الناتج المحلي 3.1 نقطة مئوية في الأردن و 2.9 نقطة مئوية في لبنان، بالمقارنة، رفعت الصدمة الديمغرافية الناجمة عن توافد اللاجئين إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.9 نقطة مئوية في البلدين عبر زيادة الطلب الإجمالي وعرض اليد العاملة.

المصدر (صحيفة الدستور الأردنية، بتصريف)

أظهر تقرير جديد صدر عن البنك الدولي عن ان الصراع الدائر في سوريا منذ عشر سنوات كانت له تداعيات اجتماعية واقتصادية على الدول المجاورة بشكل خاص وهي الاردن ولبنان والعراق، حيث ارتفعت معدلات الفقر خصوصا بين النساء والشباب وتدهورت اسواق العمل وزادت اعباء الديون، عدا عن زيادة القيود على إمكانية الحصول على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية وإمدادات الكهرباء، حيث نتج عن هذا الصراع أكبر أزمة لجوء منذ الحرب العالمية الثانية، و تجاوز عدد اللاجئين في ذروة الازمة ربع السكان المحليين في الأردن ولبنان بالإضافة إلى إقليم كردستان العراق الذي يعد أكبر تركّز للاجئين في العالم.

ودعا البنك في تقريره الصادر بعنوان «تداعيات الحرب الآثار الإقليمية للصراع في سوريا» الى ضرورة اتباع إستراتيجية على مستوى المنطقة لمواجهة أزمة الصراع في سوريا، بحيث تكون إستراتيجية متوسطة الأجل في المستقبل لمعالجة المشكلات الهيكلية، والحد من الآثار السلبية للصراع من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين سبل حصول الجميع على الخدمات، والاستثمار في قدرات الدولة، بالإضافة

### The World Bank: The Conflict in Syria has Negatively Affected the Jordanian Economy

A new report issued by the World Bank showed that the conflict in Syria which has been going since ten years had social and economic repercussions for neighboring countries in particular, namely Jordan, Lebanon and Iraq, where poverty rates increased, especially among women and youth, and labor markets deteriorated and debt burdens increased, other than the increasing restrictions on the ability to access public services such as health care and electricity supply, as this conflict resulted in the largest refugee crisis since the Second World War, and the number of refugees at the height of the crisis exceeded a quarter of the local population in Jordan and Lebanon in addition to the Kurdistan Region of Iraq, which is the largest concentration of refugees in the world. In its report entitled "The Repercussions of War-The Regional Implications of the Conflict in Syria", the bank called on "the need to follow a strategy at the region level to confront the conflict crisis in Syria, so that it will be a medium-term strategy in the future to address structural problems, and reduce the negative effects of the conflict by strengthening social safety nets and improving everyone's access to services and investing in the state's capabilities, in addition to the importance of adopting a regional

approach that focuses on cross-border communication, and can achieve better results, because problems and opportunities cross borders in the Levant, yet this approach requires coordinated efforts and commitment that goes beyond National borders by supporting stability at the regional level.

According to the report, this conflict was the reason for the decline in the rate of economic growth in Jordan by 1.6 points, 1.7 in Lebanon, and 1.2 percentage points in Iraq during the past ten years, indicating that the war's repercussions in Syria spread across multiple channels, in light of the decline in trade transit through Syria and the exporting services sector, such as tourism, whereas the additional impact of the trade shock on GDP reached 3.1 percentage points in Jordan and 2.9 percentage points in Lebanon. By comparison, the demographic shock resulting from the arrival of refugees increased the gross domestic product by 0.9 percentage points in both countries through the increase in total demand and supply of labor.

Source (Al-Dustour Newspaper-Jordan, Edited)

## «موديز»: الكويت تشهد تدهوراً في قوتها المالية

رَجَّحت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أن تشهد الكويت تدهوراً في قوتها المالية، على الرغم من أن أصول صندوق الثروة السيادي الكبيرة جداً توفر مصدات مالياً كبيرة.

وبحسب «موديز» تعتبر الكويت الأقل خليجياً من حيث صافي الأثر المتوقع من تدابير التحفيز المالي، والتي تقع في المنطقة السالبة، لافتة إلى أن حجم صدمة عوائد النفط للبلاد تقترب من مستوى 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020.

وتوقعت الوكالة حدوث تراجع كبير في إيرادات جميع دول الخليج، وذلك على إثر تعديل تقديراتها لمتوسط أسعار النفط إلى نحو 35 دولاراً للبرميل خلال العام الحالي.

وفي الوقت الذي قدمت فيه دول المنطقة بعض الدعم المستهدف لحماية الاقتصاد من صدمة فيروس كورونا، بينت «موديز» أن معظم البلدان اتخذت تدابير ضبط مالي تتجاوز بشكل كبير تكلفة التحفيز بهدف تعويض خسائر الإيرادات المتوقعة، مفضحة

عن أن الاختلافات في الاستجابة المالية تتناسب إلى حد ما مع مستوى تعرض الاقتصادات الخليجية للصدمة، ولكنها في النهاية تعكس الاختلافات في مؤسسات تلك الدول وقوة الحوكمة لديها، والتي تجسد قدرتها على التكيف، وتشير إلى كيفية تأثير أسعار النفط المنخفضة بشكل دائم على ملامح الائتمان السيادية.

ونوهت «موديز» بأن الكويت لم تشهد تطبيق أي من تدابير تحسين الإيرادات الجديدة التي تم تنفيذها في

عدد من دول المنطقة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الاستهلاك، مفضحة عن أن الحكومة لم تُجر سوى تعديلات متواضعة على الإنفاق، مثل الانتقال إلى الرفع الجزئي لأسعار الوقود، التي تجاوز النمو في فاتورة أجور القطاع العام تأثيرها إلى حد كبير.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)



### Moody's: Kuwait is Witnessing a Decline in its Financial Strength

“Moody’s” Rating agency predicted that Kuwait will witness a deterioration in its financial strength, despite the fact that the very large assets of the sovereign wealth fund provide great financial bumpers.

According to Moody's, Kuwait is the least Gulf state in terms of the net expected effects of fiscal stimulus measures, which are located in the negative region, pointing out that the size of the shock of the country's oil revenues is close to the level of 30 percent of GDP for 2020.

The agency expected a significant decline in the revenues of all the Gulf states, after adjusting its estimates for the average oil prices to about 35 dollars a barrel during the current year.

While the countries of the region provided some targeted support to protect the economy from the shock of the Coronavirus, Moody's indicated that most countries have taken fiscal control measures that significantly exceed the cost of stimulus in order to offset the expected

revenue losses, stating that the differences in the financial response are somewhat proportional with the level of exposure of the Gulf economies to the shock, but in the end it reflects the differences in the institutions of those countries and their governance strength, which embodies their ability to adapt, and indicates how low oil prices permanently affect the features of sovereign credit.

Moody's noted that Kuwait has not witnessed the implementation of any new revenue collection measures that have been implemented in a number of countries in the region, such as value-added tax or consumption taxes, stating that the government has only made modest spending adjustments, such as the move to partial price hikes of fuel, whose growth in the public sector wage bill has largely overtaken its impact.

Source (Al-Rai Newspaper-Kuwait, Edited)

